

مصر للطيران تقلص رحلاتها إلى دبي بسبب التصعيد الإيراني



الأحد 15 مارس 2026 10:30 م

قلّصت مصر للطيران رحلاتها إلى دبي إلى رحلة واحدة يومياً بدلاً من 2، اعتباراً من الأحد 15 مارس 2026، تنفيذاً لتعليمات مطار دبي المرتبطة بالتوترات الإقليمية المتصاعدة. القرار يطال مباشرةً مئات المسافرين يومياً، من عمال وتجار وأسرى تنتظر العودة، في حين تكتفي الحكومة ببيان رسمي يتحدث عن "مرونة تشغيلية" و"إجراءات احترازية".

المشهد أوسع من رحلة واحدة ناقصة. خط القاهرة-دبي هو شريان العمالة المصرية في الخليج، وأحد أكثر الخطوط ازدحاماً في الشبكة. تقليصه يعني تكديس المسافرين، وارتفاع الأسعار، وضغطاً إضافياً على مئات الآلاف ممن يعتمدون على هذا الخط في حياتهم اليومية. والحكومة تُقدّم ذلك باعتباره إنجازاً في إدارة الأزمات.

قرار دبي يكشف هشاشة لا "مرونة"

أعلنت مصر للطيران أن القرار جاء استجابةً لتعليمات السلطات المختصة في مطار دبي، التي طلبت تقليل كثافة الرحلات لجميع شركات الطيران. البيان الرسمي وصف ذلك بـ"الإجراءات الاحترازية". لكن الصورة الأدق هي أن مطاراً خليجياً هو من يحدد مستوى الخدمة الجوية المصرية، لا الحكومة المصرية.

التوترات العسكرية المتصاعدة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة ألقّت بظلالها على المجال الجوي في المنطقة. دول الخليج تتخذ إجراءات احترازية لحماية مجالها الجوي ومطاراتها. ومصر تتبع، لا تقود.

يقول الدكتور وليد جاب الله، الخبير في اقتصاديات الطيران والنقل الجوي، إن البيان الحكومي يُسوّق التقليص باعتباره "مرونة تشغيلية"، لكن الحقيقة أن شركة الطيران الوطنية تتعامل مع قرار خارجي لا قدرة لها على التأثير فيه. المرونة الحقيقية تعني القدرة على الاستباق والتخطيط. أما الاستجابة الاضطرارية فهي شيء آخر تماماً.

الأخطر أن الحكومة لم تُفصح عن أي تقييم للأثر على المسافرين. كم مسافراً تأثرت رحلاته؟ ما خيارات التعويض المتاحة؟ ما السيناريوهات المدروسة إذا تطورت الأوضاع وتطلب الأمر وقفاً كاملاً؟ لا إجابات. فقط بيان رسمي يطمئن دون أن يُعطي.

المصريون في دبي: عمالة مكشوفة وأسرى في الانتظار

خط القاهرة-دبي ليس رحلة سياحية. هو نبض اقتصادي يومي. يعمل في الإمارات ما يزيد على مليون مصري، غالبيتهم يتنقلون بين البلدين بانتظام. تقليص الرحلات لا يعني فقط إزعاجاً في الجدول. يعني ضغطاً على أسعار التذاكر، وتراكمًا في قوائم الانتظار، وتأخيراً في تحويلات مالية تعتمد عليها أسر بأكملها في مصر.

في ظروف طبيعية، رحلتان يومياً تكفيان بالكاد لاستيعاب الطلب على هذا الخط. رحلة واحدة تعني ضغطاً مضاعفاً وأسعاراً مرشحة للارتفاع على المدى القريب. الذي يدفع الثمن دائماً هو المسافر العادي، لا مسؤول الطيران ولا واضع السياسات.

تقول الدكتورة هبة القاهري، الباحثة في شؤون العمالة المصرية في الخارج، إن أي تقليص في حركة الطيران مع دول الخليج يُحدث أثراً اجتماعياً واقتصادياً مباشراً على شريحة واسعة من المصريين. العامل الذي يُرتّب إجازته بدقة، والأسرة التي تنتظر عودة عائلها، لا يملكون هامشاً لاستيعاب تقلصات مفاجئة بلا آليات تعويض أو توجيه واضح.

الحكومة من جهتها تُقدّم استمرار رحلة واحدة باعتباره دليلاً على كفاءتها التشغيلية في الواقع أن الحد الأدنى من التشغيل ليس إنجازاً هو الحد الأدنى

أزمة إقليمية وحكومة تدار بالبيانات

التوترات التي تضرب المنطقة لم تبدأ اليوم منذ اندلاع الحرب الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية في فبراير 2026، تتأثر حركة الطيران الإقليمية تدريجياً مصر ليست طرفاً مباشراً في هذا الصراع، لكن موقعها الجغرافي وحجم ارتباطاتها بدول المنطقة يجعلها في قلب التداعيات الاقتصادية

المطلوب في لحظات كهذه حكومة تضع خطاً بديلاً واضحة، وتعلن معايير شفافة للتعامل مع السيناريوهات المتصاعدة ما نراه بدلاً من ذلك هو إدارة رد فعل، لا إدارة أزمة بيانات تطمئن دون أن تُخطط، وتعلن دون أن تُفسر

غاب تماماً عن البيان الرسمي أي إشارة إلى الفترة الزمنية المتوقعة لهذا التقليل عبارة "حتى إشعار آخر" هي لغة الغموض المُتعمد المسافر لا يعرف هل يُرتب بديلاً، ويبحث عن رحلة مع شركة أخرى، أم ينتظر عودة الجدول المعتاد خلال أيام

يرى الدكتور محمد فاروق، المتخصص في إدارة الأزمات والسياسات العامة، أن الحكومة المصرية تتعامل مع التداعيات الإقليمية بأدوات إعلامية لا بأدوات إدارية البيان الذي يصف التقليل بـ"المرونة" يخفي غياب خطة واضحة والمواطن الذي يبحث عن رحلة لا يريد طمأنة، يريد معلومة وبديلاً عملياً

الحقيقة التي لا يقولها البيان الرسمي هي أن مصر تدفع ثمن توترات لم تصنعها، في ظل حكومة تُدير الأزمة بالإعلان لا بالحل مليون مصري في الإمارات، وأسره في القاهرة والدلتا والصعيد، يستحقون أكثر من بيان يمدح "الكفاءة التشغيلية" في وقت تنقل فيه خدمتهم إلى نصفها